محافظ كربلاء وجهاً لوجه مع (المدى):

شكلنا لجنة التواصل والحوار مع المنظمات واخرى للفساد الاداري لمحاسبة المقصرين

كربلاء/ المدى

كثر الحديث في الشارع الكربلائي عن مجلس المحافظة الجديد.. فالناس في الشارع .. قسمين معترض على الآلية التي جرت عليها طريقة اختيار اعضاء الاربعين الذين تمت مقابلتهم من قبل النسق الامريكي (جون بيري) ومن ثم الاعتراض على طريقة تنخاب المحافظ الجديد من هؤلاء الاربعين .. وبين مؤيد يريد حلاً سريعاً لجميع الازمات التي عاشتها المدينة زمناً طويلاً دون ان تجد لها حلاً مناسباً حتى كثرت الاتهامات الموجهة الى المجلس السابق .. وهذا القسم من المواطنين يريد حلاً عاجلاً لما آلت اليه امور كربلاء التي تعاني اساساً فقدان الخدمات وقلة الاهتمام بالاعمار برغم ما يعلن عن الملايين التي صرفت على نائسها ومبانيها .. وقسم ثالث احتج على كل الاشياء لكنها حسب اعتقادهم لم تتم بطريقة ديمقراطية بل جاءت على جناح امريكي ورعاية امريكية.. وبين هذا وذاك راح الكثير من المعترضين والمحتجين يرممون جسد الاختلاف فأصدروا ابيانات وشكلوا مجالس واعلنوا عن تنسيق مؤتمرات شعبية وتنخابية .. بينما استقبلت جدران المدينة الكثير من البيانات واللافتات تعلن ان ما جرى يعد باطلاً وغير شرعي ويطالب جميع من تنسرت في (العبسة) اختيار المجلس ان ينسحب فوراً.

ومن اجل ان يكون الجميع امام الحقيقة التقت (المدى) السيد سعد صفوك محافظ كربلاء الجديد لكي يتحدث عما جرى قبل انتخابه المحافظ ويعطي اسباباً لكل ما جرى بعدها.

المدى: لماذا تم تغييم مجلس المحافظة السابق؟

- هناك عدة اسباب ولكن من اهمها ان المجلس السابق لم يقم بعمله بصورة صحيحة وقد ادى العمل البطيء الى الاهمال المتراكم في الخطة وهذا قد ادى الى القول ان المجلس السابق لم يكن كفوءاً في اداء الواجبات ولكن علينا القول ان المسؤولية لم تقع كلها على المجلس السابق وحده بل تتحملها جهات عديدة منها ان العمل لم يكن مركزياً وان خطة الاعمار مثلاً لم تكن منوطة بالمجلس اضافة الى ضعف بعض الشخصيات التي كانت في المجلس لم تؤد واجبها بصورة صحيحة بمعنى ان البعض لم يكن في المكان المناسب لاشغال المنصب اذ كان هناك خطأ في توزيع المسؤوليات مما ادى الى تلكؤ في الاعمال ايضاً وفي هذه الظروف الحرجة مما جعل المواطن الكربلائي يطالب دوماً بأداء العمل والمجلس محدد الكفاءة والخبرة والامكانيات.. وهناك سبب رئيس ايضاً وهو ان تغيير المجلس لم يكن مقتصراً على كربلاء فحسب بل شمل جميع المحافظات وهذا كان امراً من السلطات العليا التي تؤثر في القرار في العراق.

المدى: ولكنكم كنتم جزءاً من المجلس ضمن اربعين شخصية للمجلس؟

- لم اكن نائباً للمحافظ منذ البداية. بل كانت هناك شخصية اخرى قد تسلمت هذه المسؤولية وهو السيد عزيز المنصوري حين تم تشكيل مجلس المحافظة في العام الماضي.. فقد تسلمت المسؤولية في 2004/1/19 وهذه فترة قصيرة كان فيها العمل في حالة ركود اضافة الى انها شهدت عملية التحضير للتغيير من اجل انبثاق مجلس جديد ومن ثم فإن لحكم لايمكن ان يقاس في هذه الفترة القصيرة لا كانت الاعمال تتم بين التحافظ وبين الجهات ذات العلاقة ولم نكن نعلم شيئاً مما يحدث.

المدى: كيف تم تشكيل المجلس الجديد سمعنا كلاماً كثيراً من اطراف متعددة.. ما الصورة التي يمكن ان تقابل الطرف الآخر؟

- لقد سمعت وقرأت ما كتبته جريدة (المدى) التي وكتبت ما حدث بعد انتخاب المحافظ. وعليه مثلما نقلته عن الطرف الآخر عليكم ان توصلوا رأي الطرف المعني فأقول.. ان الاسماء لم تكن مفاجئة كما صرح البعض.. بل ان عملية الترشيح حدثت منذ اكثر من ثلاثة اشهر. وقد دعيت جميع الاطراف او التيارات في الطيف الكربلائي الى تقديم مرشحيهم الذين يرون فيهم الاهلية وبالفعل تقدم اكثر من 160 مرشحاً من جميع الاتجاهات الدينية والسياسية والعشائرية والنقابات وحتى المستقلين.. وكان التقديم اما عن طريق المجلس السابق او يسلم الطلب الى السيد جون بيري وهو النسق الامريكي المشرف على هذه الفعالية بصفته ممثل الحاكم المدني بول بريمر. وتمت مقابلة الجميع وفي ضوء المعلومات المترشحة عن هذه اللقاءات ومنها الشهادة والمستوى العلمي والمنتاج وما يمثله من قاعدة جماهيرية تم اختيار اربعين شخصية .. بمعنى ان الشخصيات لم تأت من خارج ترشيح تلك الجهات بل جاءت من داخلها.

المدى: اذن انت تؤكد ان الجميع رشح احد اعضائه فلماذا حدثت كل هذه الاحتجاجات من قبل بعض الاطراف التي عدت المجلس الجديد غير شرعي وباطلاً وصدرت العديد من البيانات التي تطالب الاعضاء الجدد بتقديم استقالاتهم؟

- هذه واحدة من الامور التي تثير العجب وانا اترك للشارع الكربلائي ان يجيب عليها.

المدى: لكن الشارع هو الذي يؤكد ان المجلس غير شرعي وهذه اسئلته فما الاجابة؟

- انا اقول ان الجميع قد اشترك في عملية التقديم وكان هناك اجماع على ضرورة التغيير .. ومن هذه النقطة تقدم الجميع بصورة طبيعية . ولكن بعد ظهور الاسماء وهي تحمل اربعين اسماً من مجموع اكثر من 160 مرشحاً كما ذكرت وبعد اول اجتماع الذي تم فيه انتخاب رئيس له ونائب للرئيس من بين الذين تم اختيارهم حدثت هناك اعتراضات من بعض الجهات التي لم تكن القائمة الجديدة تحمل اسماً من مرشحيهم. ومن ثم صار الحديث بصورة مقلوبة.. ولو كانت هذه الجهة او تلك من الجهات المعترضة قد ظهر اسم مرشحها لما حدث من قبلها اي اعتراض ولحدث الاعتراض من جهة اخرى وهكذا فإن العملية لا تخلو من اعتراضات مهما كانت نوعية الترشيح وكما قلت فإن الجميع قد اشترك وان القائمة خرجت من النسق الامريكي وعليه علينا الاعتراف اننا دولة محتلة ونريد ان نعمل بروح عراقية وفي ظرف مهم ولا نريد ان نترك كل شيء بيد المحتل. لذلك قلت ان على الصحافة ان تعرض الرأيين ليتمكن القارئ من المدينة من الاجابة على السؤال ويسأل بدوره لماذا حدثت هذه الاعتراضات.

المدى: لماذا جمد البعض عضويته منذ اليوم الاول. ثم هناك من قدم استقالته واعلنها امام الجميع ثم عاد الى المجلس الا يعتبر هذا ازدواجية في المعايير وكيف يستطيع المواطن ان يثق بمسؤول يقدم استقالته ثم بعد ان تهدأ الامور يعود؟

- لولا الذين قدموا استقالتهم او جمدوا عضويتهم كانوا اقلية وبصورة رسمية ولهؤلاء اسبابهم الخاصة ربما تقع تحت لافتة الضغوط والتهديدات او اي سبب آخر وهم احرار في ذلك ولهم رأيهم. وهناك ربعة تم فصلهم من قبل المجلس لعدم حضورهم الاجتماعات وهذا الاجراء منصوص عليه في النظام الداخلي للمجلس وهو ان العضو الذي لا يحضر اجتماعين متتاليين او ثلاثة اجتماعات متفرقة فإن من حق المجلس فصله من العضوية .. اما من استقال ثم عاد .. فالاجابة تركها ايضاً الى المواطن الكربلائي لكي يجيب عن هذا التساؤل.

المدى: كيف ستتم معالجة الشواغر التي احدثتها الاستقالات وهل هناك تدخل من قبل الجانب الامريكي ليقول رأياً؟

- لقد شكلنا لجنة اطلقنا عليها لجنة التواصل والحوار مع المنظمات .. وبدأت هذه اللجنة بالاتصال والتشاور مع جميع الاطراف التي تضم الطيف السياسي والديني والمهني وهذه اللجنة ستكون هي المسؤولة عن قبول العضوية الجديدة لسد الشواغر .. وهنا علي القول ان قوائم كثيرة قدمت الينا من جهات عديدة هي خارج المجلس الآن .. وهذا يدل على ان الوقفة على شرعية المجلس حاصلة لأن المهم ان نقوم بعملنا لا ان نبقى نتحدث عن السلبيات قبل وقوعها .. وهناك ايضاً لجنة الفساد الاداري ستقوم بالتدقيق بجميع المشاريع السابقة ومحاسبة المقصرين ان وجدوا وهذه اللجنة ايضاً ستقوم بمهام مراقبة الاعمال والصرفيات وكل الامور التي من الممكن ان تكون سلبية في الاعمال القادمة في انها لجنة دائمية ومستقلة وهناك اللجنة الثانية التي ستأخذ على عاتقها تنفيذ المشاريع والتخطيط لها ورفع تقاريرها الى المجلس في ضوء احتياجات المدينة .. اما الجانب الامريكي فقد رفع يده لأننا اردنا وطلبنا ذلك منهم ان يكون المجلس عراقياً وان يكون الاختيار من قبل العراقيين.

المدير العام لمنظومة حماية المنشآت الكهربائية لـ (المدى):

تقسيم العراق الى 5 مناطق لحماية نقل الطاقة الكهربائية وابراجها

العشائر والآف المتنسبين يتولون الحماية.. وطائرات مروحية للمراقبة قريباً

بغداد/ كريم السوداني

كانت منظومة حماية المنشآت الكهربائية تدار من قبل رجال مديرية الامن العامة في العهد البائد، وكانوا مثل سيف مسلط على رقاب العاملين في هذه المنشآت ولهم الاولوية في اقرار وقرار اضافة الى مشاركتهم في الدورات المتخصصة والتدريبية خارج العراق في مجال تطوير عمل المنشآت الكهربائية وصيانتها.

واليوم انتهى ذلك التسلط وبدأ العمل يتسم بطابع جديد مستقلاً بمعطيات عديدة هدفها خدمة العراق والاسهام بمستلزمات اعادة البناء في كل مدنه وربوعه..

وفي هذا السياق التقت (المدى) اللواء الدكتور فارس رشيد البياتي المدير العام لمنظومة حماية محطات ومنشآت الطاقة الكهربائية قال: عملنا مكرس في مجال كشف جرائم التخريب واسرقة وملاحقة مرتكبيها. ويتم ذلك بواسطة دورياتنا المنتشرة في ارجاء الوطن ونقوم بتقديم كشوفات بهذا الصدد الى وزارة الكهرباء وليس الى وزارة الداخلية كما يعتقد البعض كما نقوم بتقديم نسخ من هذه الكشوفات الى سلطة التحالف المؤقتة. ولقد لوحظ في الاشهر الاخيرة تدني عمليات السرقة والتخريب قياساً بالعام السابق 2003. وحصل ذلك نتيجة القاء القبض على العديد من اقرار العصابات وافشال عدة محاولات تخريب واستعادة مسروقات كثيرة.

سرقة خطوط الابراج

واوضح د. اللواء فارس ان العصابات الاجرامية تستهدف في الاساس سرقة خطوط الابراج (132KV او 400KV) وهي ابراج ضغط فائق. ويقوم السراق بسهر هذه الابراج وتحويلها الى قوالب لحلسية ومن ثم بيعها خارج العراق عن طريق التهريب. واوضح ايضاً في هذا السياق ان ضرب او تخريب خط كهربائي سرّ تبيجي من الممكن ان يؤدي الى ايقاف نصف محطات العراق!

وردا على سؤال حول كيفية معالجة هذه الحالات والتصدي لها اجاب اللواء فارس: ان ملاحقتنا لهذه الخاطر تتم عن طريق دورياتنا المستمرة حيث تقوم تشكيلات مديرية الدوريات بتأمين الحماية لخطوط نقل الطاقة الكهربائية وقمنا في هذا المجال بتقسيم العراق الى خمس مناطق هي (الشمالية والجنوبية ووسطى وغربية والفرات الاوسط) وجميع مديريات الحماية لها اقسام في المحافظات مهمتها الاساس (الحماية قبل وقوع الجريمة) وتتمثل هذه الجهود بمداهمة اوكار العصابات. وقد شكلنا جهازاً خاصاً مركزياً اطلقنا عليه اسم (قسم التحقيق المركزي) يضم خيرة الضباط وتتركز مهمته في جمع المعلومات عن طريق (عيون) ترصد العصابات داخل وخارج مدن المحافظات خصوصاً في اماكن صهر النحاس. وعند مداهمة مصهر واحد يعني ذلك القبض على العشرات من عناصر العصابات.

تهريب (السكراب)

وحول سؤال عن تعليمات وزارة التجارة بشأن تصدير (السكراب) حيث يخشى تهريب مواد عائدة للمنشآت والمحطات الكهربائية بحجة كونها مواد اسكراب..

اجاب اللواء فارس مؤيداً وجود مثل هذه الحجة.. وان المديرية بدأت التحرك على النقاط الحدودية (طريبيل حصراً) لضبط المواد المسروقة والتي تهرب الى خارج البلاد. واوضح ان المسؤولين الاردنيين كانوا يعتقدون بأن الضوابط النحاسية المصهورة معدة للتصدير وليست مهربة. وقد استلعنا ضبطها واعادتها الى الداخل وكذلك القبض القبض على الجناة. وقد ابلغنا الجانب الاردني بأن ليس لدينا تجارة من هذا النوع، وابلغنا ذلك ايضاً الى النقاط الحدودية مع ايران وسوريا. واشار في هذا الصدد الى ان ملاكات المديرية لا تقتصر في ان تغطي الساحة الجغرافية الواسعة للحدود العراقية مع هذه الدول. ودعا الشرطة العراقية المحلية لابداء التعاون في هذا المجال لكونها التمييز بالخبرة والدراية فيما يتعلق باستهداف المنشآت الكهربائية وتهريب بعض من اجزائها عبر النقاط الحدودية..

طائرات المراقبة

وردا على سؤال حول مراقبة المناطق والنقاط الحدودية بواسطة الطائرات قال اللواء فارس، ان سلطات التحالف لم تستجب لذلك لأسباب تجهلها وفي نيتنا طرح هذا الموضوع مجدداً في حزيران القادم عند تشكيل الحكومة الانتقالية.

حيث نأمل في شراء 12-10 طائرة لخدمة عملنا؛ واوضح ان هذه الطائرات تتميز بوجود اجهزة اتصالات متطورة جداً ونواظير لها قدرة عالية على الرؤية.

واوضح كذلك ان البديل عن استخدام الطائرات في الوقت الحاضر هو العمل على زيادة السيارات الحديثة وتفاقماً مع رؤساء العشائر العراقية في التعاون معنا في تغطية الساحة الجغرافية للعراق والمساهمة في تأمين الحماية لخطوط النقل الكهربائية والابراج. كما ان خطتنا الطموحة جعل ملاك منتسبي المديرية 6آلاف شخص من الضباط والرتب.

شروط التقديم

وعن شروط الانتساب لمديرية منظومة حماية المنشآت الكهربائية قال اللواء فارس لمندوب (المدى) .. ان المديرية فتحت ابواب القبول في جميع المحافظات ما عدا بغداد ومن اهم شروط القبول ان يكون عمر المتقدم من (18-25) سنه وانه قد اكمل الدراسة المتوسطة فما فوق. ووضعنا كفاءة مالية قدرها (50 الف دينار) ويتقاضى الذي يتم قبوله راتباً لا يقل عن (300) الف دينار.

اجهزة اتصالات

ورداً على سؤال للمندوب عن مدى استخدام المديرية لأجهزة اتصال بين دوائرها ودورياتها. اوضح اللواء فارس وجود عقد مع شركة نيوز لندية للتنفيذ ونصب اجهزة اتصالات حديثة ومن المؤمل تشغيل هذه الاجهزة خلال الايام القادمة. وكلفة العقد (350 الف دولار) وستغطي اجهزة الاتصالات هذه مساحة 50 كم وبحدود 2000 خط موزعة على سيارات الدوريات واضباط ضباط المركز. وقال ان هذا العقد يعد المرحلة الاولى في مشروع شبكة الاتصالات المزمع تنفيذها. والمرحلة الثانية من المشروع سيكون بكلفة اعلى وسيتم ربط المناطق الخمس التي اشرنا اليها وسيتم انشاء غرفة سيطرة وستحمل كل سيارة من سيارات الدوريات (راديو اتصال) مشيراً الى ان هذا المشروع يعد الاول من نوعه في العراق بالنسبة لمنظومة الاتصالات.

وفي ختام هذا اللقاء تطرق اللواء فارس الى ذكر عدد من حوادث السرقة والتخريب في المنشآت والخطوط الكهربائية وقعت في العام الماضي 2003 مشيراً الى وزارة الكهرباء وضعت خططاً لإعادة صيانة هذه الخطوط واعادة تشغيلها وبالمقابل وضعت مديريتنا خططاً امنية للحفاظ على الخطوط التي تمت صيانتها والتي ستكتمل صيانتها لاحقاً.

واشار الى عدد من اعمال التخريب والسرقات التي تعرضت لها قطاعات الكهرباء ومنها في الشهر الاول وبعده من هذا العام 2004 حيث وقعت 10 حالات سقوط قذائف و3 محاولات للسرقة ثم احباطها و4 حالات سقوط ابراج و4 حالات ضبط مواد مسروقة ووقعت 12 حالة اطلاق نار على الدوريات و حالات ضبطت فيها مواد مسروقة و10 حالات تم فيها ضبط اسلاك كهربائية مسروقة. وقد تدنت نسبة هذه الثلاثة بعد ان عملنا على زيادة عدد المتنسبين ومنهم بالذات تزايد عدد افراد الدوريات.

خضير الحميري

اغتيال مسؤول تدريب الدفاع المدني في الديوانية

الديوانية- محمد الفرطوسي

اغتال مجهولون لتقدم الطيار عبد الحسين عبد الكريم مسؤول تدريب الدفاع المدني في الديوانية، وقال شهود عيان ان القتيل كان عائداً من عمله ليلاً وكانت سيارة تكسي بانتظاره قرب داره واثناء وصوله تم اطلاق النار عليه واردي قتيلاً في الحال.

ويعد التقدم الطيار من الشخصيات الوطنية لسجله الابيض كونه رفض الانصياع للمشاركة في الحرب العراقية الايرانية فعوقب بالسجن والتجميد في قاعدة الامام علي في اور. واشار مصدر في المحافظة ان الجهات الامنية باشرت على الفور في حملة جمع معلومات وبحث عن الجناة في سبيل القاء القبض على القتلة وتسليمهم الى يد العدالة لينالوا اجزاءهم العادل..

الاختناقات المرورية فاقت القدرة على الاحتمال .. اين الحلول؟

المرور العامة تصدر دفتر الغرامات ابتداء من 31آذار وتوقف دخول سيارات (المنفيست) الى العراق

النقل الخاص: عدم وجود تفاهم بين السواق ومتنسبينا ■ امانة بغداد: موظفو الامانة لا حول لهم ولا قوة.. ولا بد من رادع للمخالفين من الباعة المتجولين.

بغداد/ كريم جاسم

عمت الفوضى شوارع بغداد ومراكز المحافظات بشكل اصبح لا يحتمل ويتطلب حلاً سريعاً لتفادي هذه الكارثة المرورية.. اللاحضارية التي سببها الاول دخول آلاف السيارات (المنفيست) الى العراق من بلدان الجوار.

يفضل سائقو هذه السيارات استخدام كراجات خاصة بهم وعلى خوانهم وحسب رغبتهم باختيار الموقع الذي يلائمهم. فإضافة الى الساحات (المفتوحة) اخذ هؤلاء باستخدام حتى الازقة والشوارع الفرعية لعرض بضاعتهم من السيارات من مختلف الاحجام. ولم يكتفوا بهذه الاماكن بل راحوا يستخدمون الجسور (كراجات) ووصفة لعرض سياراتهم التي ترد الى العراق يومياً دون انقطاع ودون ضوابط . من هذا تحولت جميع الشوارع في بغداد الى (عنق زجاجة) تسبب للمواطنين الاختناق والملل وضياع الوقت وتحطيم الاعصاب.

السكك الجديد

المدى/ سألت عدداً من المسؤولين عن الحل وعن كيفية الخروج من عنق الزجاجة.. المهندس سلام جبر سلوم المدير العام للسكك الحديد اوضح ان الاختناقات المرورية في بغداد ليس سببها القطارات التي تخترق وسط العاصمة بغداد. سببها اساساً دخول (السيارات الناتيفت) بأعداد كبيرة. اضافة الى عدم التزام سائقي المركبات بالتعليمات المرورية واحترام اشارات شرطي المرور واحترام حق المواطنين في عبور الشارع وقال فيما يتعلق بالسكك الحديد. توجد لدينا خطة كانت مطروحة سابقاً وهي انشاء (لخط الدائري) حول بغداد. فمثل هذا الخط سيسهل حركة القطارات من الشمال والجنوب وبالعكس. وسيتم تنفيذ هذا المشروع قريباً. وقد تمت مناقشته مع الوفد الايطالي المتخصص في مجال النقل الذي زار العراق مؤخراً.

المرور العامة

وفي مديرية المرور العامة كان سؤال مندوب (المدى) عن المسؤول عن الاختناقات المرورية وما العلاج فقال مصدر في المديرية فضل عدم الكشف عن اسمه، ان الاختناقات سببها حالات كثيرة منها عدم الوقوف والتحميل من الاماكن المركزية المخصصة لذلك والتجاوز على الارصفة واختراق الازقة والجزرات الوسطية. واخير اشاد ظاهرة التجاوز وكذلك وقوف العديد من سيارات لحمل الثقيلة والصغيرة (سايد) ثانياً وثالثاً ونشاهد هذه الحالة في عدد من شوارع الرئيسية في العاصمة مثل الكرادة خارج والمنصور والاعظمية وغيرها حيث تكثر محلات بيع الاجهزة الكهربائية برغم القرار المتعلق بمنع هذه المركبات من المرور في هذه الشوارع من الساعة 7-10 صباحاً وبين الساعة الواحدة والثالثة والنصف عصراً. لكن لاحد من اصحاب هذه المركبات يلتزم بتنفيذ هذا القرار ولا يوجد رادع لهم. واضاف انه نواجهة هذه الحالة قامت مديرية المرور العامة بطبع دفاتر للغرامات بحق المخالفين واعطاء رجال المرور صلاحيات بحجز المركبات وتوقيف اصحابها. كما نشرت المديرية دوريات ثابتة ومتحركة للسيطرة على زمام الامور. كما اشار المصدر المروري الى ان المديرية حددت موعداً بعدم دخول سيارات (المنفيست) اعتبار من 2004/3/31. وقال ان هذا القرار لا رجعة فيه.

وحدد المصدر المروري سبباً مهماً آخر من اسباب العاقة والتمثل في استيلاء الباعة المتجولين على الشوارع والارصفة والممرات. واوضح ان ازاحة هؤلاء الباعة (الفوضويين- المتجاوزين) ليس من اختصاص مديرية المرور العامة وانما الامر يعود الى امانة بغداد.

النقل الخاص

وفي الشركة العامة للنقل الخاص التقت (المدى) السيد عبد الله مراد غني المدير العام للشركة الذي قال لنا كمؤسسة حكومية سيتحتم علينا معاقبة السائق غير الملتزم وعزا جوانب من الفوضى المرورية الى حالة الانفلات الامني والى الانطباع السيء لدى الشركة من قبل سواق مركبات القطاع الخاص. وقد ادت هذه الحالة الى مغادرة سواق المركبات المذكورة الكراجات وتجزئة الخطوط وحصلت هذه الفوضى التي نعانيها. واكد على ايجاد نظام مروري يليق بالعراق الجديد. ودعا امانة بغداد الى معالجة واقع الباعة المتجولين واصحاب (الجنابر) الذين قضوا على (السايد) الثاني والثالث مما تسبب في هذا التزاحم للامعقول في الشوارع وخصوصاً المناطق المؤدية الى الجسور والانفاق. وبين من جانب آخر ان الامن والنظام لا يستبان الا بعد مجيء حكومة تعيد للقانون هيبته ونحن نأمل في ان يتم ذلك بعد تشكيل الحكومة المؤقتة في حزيران القادم.

امانة بغداد

وتوجه مندوب (المدى) اخيراً الى امانة بغداد والتقى المهندس مجاهد شريف الرفوي المدير العام لدائرة الشارع الذي لخص بالالتماسة على رجال المرور العامة الذين يتقاضون عن اسباب الفوضى الحقيقية المتمثلة بعدم منع اصحاب المركبات الكبيرة من الدخول الى الشوارع الرئيسية اثناء الدوام الرسمي فصارت تدخل هذه المناطق وقتما تشاء وخاصة دخولها عند الفجر لمناطق الشورجة وعلاوي جميلة وغيرها من الاسواق